

مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي كأداة استراتيجية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على تحقيق ميزة تنافسية*

أ. د. زهير نعيم الصباغ

أستاذ بقسم التسويق
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة اليرموك

د. ظاهر شاهر القشي

أستاذ مشارك بقسم المحاسبة
كلية العلوم الإدارية والمالية
جامعة إربد الأهلية

المملكة الأردنية الهاشمية

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي كأداة استراتيجية في الشركات على تحقيق ميزة تنافسية. لتحقيق هدف الدراسة، تم توزيع استبانة على عينة من (400) فرد من محاسبي وإداريي الشركات الأردنية المدرجة في السوق المالي.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أبرزها: وجود تضارب بين آراء عينة الدراسة حول امتلاك الشركات خطة استراتيجية يُفَعَّل بها أدوات النظام المحاسبي للاستعانة به في تحقيق ميزة تنافسية. وأيضاً وجود تضارب بين آراء عينة الدراسة حول معوقات تفعيل هذا النظام لتحقيق ميزة تنافسية ضمن خطة الشركات الاستراتيجية، التي تتمثل في: تدخل مجلس الإدارة في إدارات الشركات، وتدني رواتب العاملين بالإدارة.

كما وجدت الدراسة أن أهم أدوات نظام المعلومات المحاسبي المفعلة في استراتيجيات الشركات التي تمكن من الاستعانة به لتحقيق ميزة تنافسية تمثلت في:

أ- وجود دور محدد لنظام المعلومات المحاسبي ضمن الخطة الاستراتيجية للشركة.

ب- استناد نظام المعلومات المحاسبي المستخدم في الشركات إلى معايير إعداد التقارير المالية الدولية.

ج- استخدام محاسبة التكاليف ضمن استراتيجية الشركة، والمحاسبة الإدارية كأداة رقابية للاستراتيجية.

وقد انتهت هذه الدراسة إلى اقتراح عدد من التوصيات، كان من أبرزها:

1- حث مجالس إدارة الشركات على الحفاظ على شفافية ووضوح استراتيجية الشركة، وذلك من خلال تفعيل نظام معلوماتها المحاسبي كأداة استراتيجية لتحقيق ميزة تنافسية.

2- إنشاء آلية محددة لسد فجوة المعلومات والتنسيق بين الإدارات المالية والإدارية للشركات.

3- تفعيل مفهوم فصل الإدارة عن الملكية ضمن استراتيجية الشركة.

* تم تسلم البحث في أغسطس 2011، وقُبل للنشر في أكتوبر 2011.

الجزء الأول - الإطار العام:

المقدمة:

من يتتبع الأحداث الاقتصادية خلال العقد الحالي، وتحديدًا منذ عام 2000 وإلى اليوم، يجد أن عدة هزات اقتصادية لا يستهان بها قد حدثت، بدءًا من انهيار أكبر شركة طاقة في العالم (شركة إنرون)، وما تبعها من انهيار لأكبر شركة استشارات مالية في العالم (آرثر إندرسون)، ومرورًا بانهيار العديد من الشركات الكبرى الأخرى، وانتهاء بالأزمة المالية العالمية التي رافقها انهيار أسواق عالمية عديدة وتأثر جميع أسواق العالم بها، وأصبحت جميع الشركات تعاني من هذه الأزمة وعلى رأسها القطاع المصرفي، وقطاع العقارات، وكثير من القطاعات الأخرى.

وقد رافق كل هذه الهزات صدور قوانين وتعديلات كثيرة، بدءًا بإعادة هيكلة الحاكمة المؤسسية في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2001 وصدور قانون ساربنس أوكسلي، وانتهاء بإعادة النظر في كثير من معايير المحاسبة المالية الدولية، ومعايير المحاسبة المالية الأمريكية، بل وفي الآونة الأخيرة بدأت جهود كل من مجلس معايير المحاسبة وإعداد التقارير المالية الدولية، ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية بالتوحد بشكل منقطع النظير.

من جميع الأحداث التي سبق ذكرها تنبه الباحثان إلى حقيقة مفادها أن العامل المشترك في جميع تلك الهزات - وإن كان بشكل مباشر أو غير مباشر - هو النظام المالي ونظام المعلومات المحاسبي. وبناء على هذه الحقيقة من جهة، وحقيقة أن نظام المعلومات المحاسبي يعد أداة استراتيجية مهمة من جهة أخرى، تبادل إلي ذهن الباحثين سؤال رئيس مفاده هل يستطيع نظام المعلومات المحاسبي - كأداة استراتيجية في الشركات المساهمة العامة الأردنية - أن يساعد على تحقيق ميزة تنافسية لهذه الشركات؟. ويعتقد الباحثان أن نظام المعلومات المحاسبي في أية شركة يعد العمود الفقري لهيكلها التنظيمي، ومما لا شك فيه أن هذا النظام ركيزة أساسية في جميع مراحل الاستراتيجية، بدءًا من تحليل البيئة الداخلية والخارجية، ومرورًا بإعداد الاستراتيجية، وانتهاء بتنفيذها ومتابعتها.

لقد سعى الباحثان - للإجابة عن سؤال بحثهم الرئيس - إلى دراسة الأحداث الاقتصادية التي مرت خلال هذا العقد، ومن ثم بيان أسباب انهيار أكبر الشركات العالمية، لبناء أداة استقصاء متخصصة تفحص مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي كأداة استراتيجية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على تحقيق ميزة تنافسية لهذه الشركات العالمية، وذلك للوصول لتوصيات قد يكون لها أثر إيجابي في استمرارية هذه الشركات التي تعد عصبًا رئيسًا للاقتصاد الوطني.

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة حول مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي - كأداة استراتيجية في الشركات المساهمة العامة الأردنية - على تحقيق ميزة تنافسية لهذه. فكما لاحظ الباحثان أن للنظام المحاسبي أثرًا لا يستهان به في جميع الأحداث التي حدثت خلال هذا العقد، وليس بالضرورة أن يكون هو المتسبب فيما حدث، ولكن من الأكيد أن عدم الالتزام به بشكل شفاف انعكس وبشكل سلبي على الأحداث الاقتصادية والمالية بشتى أشكالها وأنواعها.

ولمعرفة مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي كأداة استراتيجية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على تحقيق ميزة تنافسية، فإنه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

- 1- هل تملك الشركات المساهمة الأردنية خطة استراتيجية تُفَعَّل بها أدوات نظام المعلومات المحاسبي كأداة استراتيجية للاستعانة به في تحقيق ميزة تنافسية؟
- 2- هل هناك معوقات تحول دون قدرة الشركات المساهمة الأردنية على استغلال نظام معلوماتها المحاسبي كأداة استراتيجية بشكل فاعل ضمن خطتها الاستراتيجية لتحقيق ميزة تنافسية؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- 1- التعرف على مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي - كأداة استراتيجية في الشركات المساهمة العامة الأردنية في تحقيق ميزة تنافسية.
- 2- إجراء دراسة ميدانية على عينة من الشركات المساهمة الأردنية لتحقيق الهدف الثاني، ومن خلال أداة استقصاء متخصصة.
- 3- التوصل إلى النتائج والخروج بالتوصيات الملائمة.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية هذا النوع من الشركات (الشركات المساهمة)، حيث إنها ركيزة لا يستهان بها في الاقتصاد الوطني، وخصوصاً أنها نواة السوق الرأسمالي، مع عدم إغفال أن رؤوس أموالها عبارة عن أموال عامة الشعب، وأنها تلعب كذلك دوراً مهماً وجوهرياً في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة، ودون شك فإن جميع أشكالها وأنواعها يساهم في تكامل جميع أنواع الأسواق في الاقتصاد. فإن استطاعت هذه الدراسة المتواضعة معرفة مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي كأداة استراتيجية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على تحقيق ميزة تنافسية لهذه الشركات، والوقوف على أوجه القصور، ومن ثم اقتراح توصيات تساهم في تقييمه وتقويمه، فإنها قد تساهم بشكل مباشر في تمكين الشركات من مواجهة الأزمة المالية مستقبلاً، وبالتالي قد ينعكس ذلك إيجابياً على الاقتصاد الوطني.

فرضيات الدراسة:

بالاستناد إلى مشكلة الدراسة، يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

- 1- لا تمتلك الشركات المساهمة الأردنية خطة استراتيجية يُفَعَّل بها أدوات نظام المعلومات المحاسبي كأداة استراتيجية للاستعانة به في تحقيق ميزة تنافسية.
- 2- لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة (المحاسبين، والإداريين) حول مدى امتلاك الشركات المساهمة الأردنية لخطة استراتيجية تُفَعَّل بها أدوات نظام المعلومات المحاسبي كأداة استراتيجية للاستعانة به في تحقيق ميزة تنافسية.
- 3- لا توجد معوقات تحول دون قدرة الشركات المساهمة الأردنية على استغلال نظام معلوماتها المحاسبي كأداة استراتيجية بشكل فاعل ضمن خطتها الاستراتيجية لتحقيق ميزة تنافسية.
- 4- لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة (المحاسبين، والإداريين) حول وجود معوقات تحول دون قدرة الشركات المساهمة الأردنية على استغلال نظام معلوماتها المحاسبي كأداة استراتيجية بشكل فاعل ضمن خطتها الاستراتيجية لتحقيق ميزة تنافسية.

حدود الدراسة:

بحثت الدراسة في الأحداث الاقتصادية العالمية للفترة الواقعة بين عام 2000 وعام 2010.

محددات الدراسة:

واجه الباحثان عددًا من المحددات كان لها أثر على الدراسة، ويمكن تلخيص هذه المحددات في التالي:

- 1- قلة البحوث والدراسات حول موضوع هذا البحث بشكل خاص.
- 2- صعوبة قياس الميزة التنافسية بشكل كمي من قوائم الشركات المالية، حيث إن الشركات لا تقصص بشكل علني عن كيفية تحقيقها، حيث إنها شأن ذاتي وسري.

منهجية الدراسة:

انطلاقًا من طبيعة الدراسة والمعلومات المراد الحصول عليها، ومن خلال الأسئلة التي تسعى إليها الدراسة الحالية، فقد تم استخدام المنهج الاستقرائي.

مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من فئتين من العاملين في جميع الشركات الأردنية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي، فئة المحاسبين وفئة الإداريين.

تتكون عينة الدراسة من (300) فرد من إداريي الشركات الأردنية المساهمة العامة و(200) فرد من محاسبينا، وبالتالي فمجموع عينة الدراسة كان (500) فرد من الإداريين والمحاسبين، وقد تم توزيع (500) استبانة. وبلغ عدد المعاد منها والصالحة للتحليل (400) استبانة، أي ما نسبته (80%) من مجموع الاستبانات الموزعة. كما هو موضح بجدول (1):

جدول رقم (1)

عدد الاستبانات الموزعة والمعاد منها والصالحة للتحليل

عينة الدراسة	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المعادة والصالحة للتحليل
إداريو الشركات	300	250
محاسبو الشركات	200	150
المجموع	500	400

أسلوب جمع البيانات: تم استخدام أسلوبين لجمع البيانات:

أولاً- البيانات الأولية:

تم جمعها من خلال أداة قياس (استبانة) وتم إعدادها وفقاً لمشكلة وعناصر وفرضيات الدراسة.

ثانياً- البيانات الثانوية:

استعان الباحثان بكل ما استطاعا أن يصلوا إليه من كتب ودوريات ومجلات ومحركات البحث على الإنترنت.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

الأسلوب الوصفي الإحصائي من أجل تحليل البيانات، وذلك باستخراج التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية، لبيان مدى استجابة عينة الدراسة لأسئلة أداة القياس، وذلك من خلال البرنامج الإحصائي (ssps). كما تم استخدام اختبار (T) للعينة الواحدة (One-sample (T) Test) من أجل اختبار الفرضية الأولى، والثالثة، كما تم استخدام اختبار التباين الثلاثي (ANOVA) من أجل اختبار الفرضية الثانية، والرابعة.

الجزء الثاني - الإطار النظري:

أولاً- الإطار النظري:

1- انهيار بعض الشركات العالمية في مطلع العقد الحالي وعلاقته بنظام المعلومات المحاسبي كأداة استراتيجية:

أدى انهيار شركة أنرون وما تبعه من انهيار شركة آرثر أندرسون للتدقيق - إلى إثارة تساؤلات على مستوى المهنة المحاسبية، من أهمها. كيف تم الانهيار؟ ولماذا؟ ومن المسئول؟ فضلاً عن كون الشركتين تعملان في دولة متقدمة ومشهورة ببيئتها المحاسبية والتدقيقية، وبالتطور المتقدم لما تملكه من معايير محاسبية وتدقيقية متميزة. وبعد الاطلاع على حيثيات انهيار شركة إنرون، تبين أن الموضوع له جذور قديمة وخطة للتلاعب مُحكمة تمتد لعام 1993، تم من خلالها استخدام نظام المعلومات المحاسبي للشركة كأداة تحريف للحقائق بشكل ينحرف عن المسار الاستراتيجي المخطط له.

تعد هذه القضية أو الفضيحة من قضايا العصر المهمة لما كان لها من تأثير كبير ، ليس على الولايات المتحدة فقط، بل على العالم بأسره. فمن جهة تعد شركة إنرون Enron من كبريات الشركات بالعالم، العاملة بمجال الغاز والطاقة، ولها فروع كثيرة وعديدة، ومن جهة أخرى فإن شركة آرثر أندرسون Andersen للتدقيق تعد من أضخم شركات التدقيق في العالم بل هي الأولى من حيث الحجم والانتشار، ويقدر عدد العاملين فيها بأحاء العالم ما يقارب مائة وستون ألف موظف. ولقد تسبب انهيار تلك الشركتين في حدوث خسائر قد يصعب حصرها، ناهيك عن العمال والموظفين الذين فقدوا أعمالهم نتيجة الانهيار. ويعتقد الباحثان أن انهيار هاتين الشركتين يعتبر مأساة كبيرة، فهو يشكل نواة خلل في النظام المحاسبي كأداة استراتيجية بشكل خاص، والخطوة الأولى التي تشكل الأزمة المالية العالمية الحالية، كما إنه درس مهم جداً يحتم على الكثيرين الاستفادة منه والوقوف على أسبابه، ولا بد أن تقوم الجهات المتخصصة بإعادة حساباتها.

قام مجلس إدارة شركة Enron بتشكيل لجنة تحقيق للوقوف على حقيقة ما حدث، وقدمت اللجنة تقريرها الضخم⁽¹⁾ الذي ألقى الضوء على عمليات تمت بين شركة Enron وبعض شركات استثمار كان يديرها Andrew S. Fastow، الذي كان يعمل كذلك مساعد رئيس مجلس الإدارة ورئيس القسم المالي لشركة Enron.

ومن المهم ذكره أن التقرير ركز بشكل كبير على تلك العمليات من جانبين رئيسيين، الأول الجانب المحاسبي لتلك العمليات، والثاني جانب الإفصاح عنها، أي على مركز الأداة الاستراتيجية المستخدمة التي كان يفترض أن تساعد الإدارة على امتلاك ميزة تنافسية.

(1) Original Documents (Enron Financial Statements for 5 Years and Powers Report), (Department of Accounting, College of Business Administration, University of Illinois at Chicago), April 4, 2002.

ملخص عن الحدث كما جاء في أوراق اللجنة:

في 16 أكتوبر 2001 أعلنت شركة Enron تخفيض أرباحها بمبلغ 544 مليون دولار، ناتجة عن التعاملات مع شركات استثمارية (LJM1 & LJM2). مع العلم أن تلك الشركات هي شركات شراكة مع Enron والتي تم إنشاؤها وإدارتها من قبل Fastow. وأعلنت كذلك تخفيض حقوق ملكية المساهمين بمبلغ 1.2 بليون دولار مرتبطة بالعمليات السابقة. والمشكلة بدأت بعد بضعة أشهر من الإعلان، حيث أعلنت Enron إعادة هيكلة قوائمها المالية للفترة الواقعة بين 1997-2001، معللة ذلك بأخطاء محاسبية متعلقة بشركات الشراكة الاستثمارية ومدارة من قبل Fastow و Kopper (موظف سابق في Enron ومالك لشركة Chew Co.) والشركات هي (Chew Co., LJM1, and LJM2).

ومن الجدير بالذكر أن إعادة هيكلة القوائم المالية للفترة الواقعة بين 1997-2001 بينت تخفيضات فاقت الإعلان الأول في 2001/10/16. وفي تلك الفترة قامت شركة Enron بالكشف على أن Fastow تلقى مبلغ 30 مليون دولار من شركتي LJM1 و LJM2. ولا بد أن نذكر هنا أن من أهم الأمور التي وجدتها اللجنة التي لم تفصح عنها شركة Enron أن بعض الموظفين المتورطين بتلك التعاملات أصبحوا أغنياء بشكل مفاجئ وتلقوا عدة مبالغ تجاوزت عشرات الملايين التي لم يفترض أن يتلقوها.

وتضيف اللجنة أن إدارة Enron استخدمت تلك الشركات الاستثمارية في عمليات عديدة لم يكن من الواجب أو الضرورة الدخول فيها أصلاً. إذ إن أغلب تلك العمليات صممت بشكل متقن بهدف التلاعب وإظهار القوائم المالية بشكل جيد يخدم مصالح خاصة، وابتعدت تلك العمليات عن هدف المنفعة الاقتصادية أو التحوط لمخاطر مستقبلية. بعض هذه العمليات صممت بشكل مدروس ولم يتبع فيها الإجراءات والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ونتيجة لعدم اتباع تلك المبادئ لم يتم إظهار تلك الشركات الاستثمارية في قوائم شركة Enron المالية كأصول والتزامات.

كما إن هناك عمليات أخرى تم تطبيقها بشكل غير لائق وغير صحيح وبموافقة المستشارين الماليين، إذ تم إطفاء بعض الخسائر الناتجة عن عمليات التحوط الوهمية، مع العلم بأن تلك العمليات لو كانت صحيحة لكان يجب أن ينتج عنها أرباح لشركة Enron، إذ إن Enron هي المتحوطة، وبالتالي كان يجب على الشركات الاستثمارية تعويض الخسائر. ولكن كيف يمكن ذلك إذا كانت شركة Enron هي المالكة لتلك الشركات، وهذه الملكية تم إخفاؤها بشكل متقن ولم تظهر إلا عند حدوث الحدث. وتعد هذه العملية هي أخطر عملية تمت وساهمت في انهيار الشركة، إذ إنها أظهرت في الأعوام السابقة أرباحاً وهمية بلغت بليون دولار عن الريج الحقيقي.

اتضح للجنة بعد الفحص والتحري أن العمليات المحاسبية الأصلية في التعامل مع شركات LJM1 و LJM2 و Chew Co. التي أدت للانحياز كانت عمليات ذات هيكلية مغلوطة مخالفة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. مع العلم أن تلك العمليات تمت بموافقة وإشراف مدققي ومستشاري الشركة الخارجيين Anderson والدليل على ذلك المبلغ المدفوع لهم 5.7 مليون دولار مقابل تلك الاستشارات، والذي جاء ذكره ضمن تقرير مجلس الإدارة. ولا بد الإشارة هنا إلى أن تلك العمليات المغلوطة تتعلق بهيكلية عمليات ما يسمى (شركات ذات أهداف محددة) Special Purpose Entity. وتنص القوانين والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها على أن الشركة المتعاملة مع هذا النوع من الشركات يمكنها أن تعاملها كجهات مستقلة إذا ما تحقق الشرطان التاليان:

- أ- أن يكون أحد مالكي الشركة المتعاملة مع تلك الشركات مالكا فيها بما لا يقل عن 3% من أصولها، ويجب أن ينظر لهذه النسبة على أنها تحتوي بعض المخاطر عند إجراء أية عملية مع ذلك النوع من الشركات.
- ب- يجب أن يكون للمالك المستقل لتلك الشركة السيطرة الكاملة عليها.

إذا ما تحقق الشرطان، فيمكن للشركة المتعاملة مع هذا النوع من الشركات إثبات الأرباح والخسائر الناتجة عن هذا التعامل ولا يتم تضمين أصول أو التزامات تلك الشركات في القوائم الموحدة للشركة المتعاملة، بغض النظر عن العلاقة الوثيقة بينها، وعندما تم تحليل العمليات وجد أن Enron خالفت القواعد المنصوص عليها وبشكل متعمد ومبيت.

تعليق الباحثين:

هذه القضية المهمة التي تعد قضية العصر تفتح العيون على أمور مهمة وكثيرة وتجعلنا نطرح بعضها:

- أ- لا يعتقد الباحثان أنه كان هناك إمكان لمنع ما حدث، فإن انحراف هذه الشركة في استخدام اداتها الاستراتيجية المتمثلة في نظام المعلومات المحاسبي، وتلاعبها فيما كان مخططاً له هو السبب الرئيس الذي أدى إلى انهيارها.
- ب- أهم العبر المستقاة من هذا الانهيار تتمثل في حقيقة أن المستثمرين يفقدون الثقة بشكل كامل في أي منشأة يثبت تلاعبها بأدواتها الاستراتيجية.
- ج- ما حدث يدل بشكل لا يقبل الشك أن نظام المعلومات المحاسبي والمالي يعد أداة استراتيجية لا يمكن الاستهانة بها.

2- التغيرات التي حدثت على بيئة نظام المعلومات المحاسبي باعتبارها أداة استراتيجية مهمة:

نتيجة للانهيارات التي تعرضت لها بعض الشركات الضخمة في الولايات المتحدة الأمريكية، قام المشرع الأمريكي بإصدار عدد من القوانين التي ركزت وبحثت غالبيتها بما يسمى بالحاكمة المؤسسية Corporate Governance، ولدرجة أن جدية وخطورة الأمور استدعت تدخل الرئيس الأمريكي للمشاركة في حل هذه المشكلات.

وجد الباحثان أن هناك عدة تعريفات للحاكمة المؤسسية، فبعضها يقول: "هي حقل من حقول الاقتصاد، تبحث في كيفية ضمان أو تحفيز الإدارة ذات الكفاءة في الشركات المساهمة باستخدام ميكانيكية الحوافز، مثل العقود، والتشريعات، وتصميمات الهياكل التنظيمية. وغالباً ما يكون ذلك محصوراً في السؤال حول تحسين الأداء المالي، فعلى سبيل المثال، ما مدى قدرة وتأثير ملاك الشركة المساهمة العامة في ضمان وتحفيز مديري الشركة على تأدية وتحقيق أفضل عائد على استثماراتهم" (دهمش، وابو زر، 2003، ص 1). وبعض التعريفات تقول "إن الحاكمة المؤسسية يمكن تعريفها على نطاق ضيق بأنها تمثل علاقة الشركة بالمساهمين، أو بشكل أوسع، علاقة الشركة بالجميع" (Financial Times, 1999).

ويمكن تلخيص أهم التغيرات التي حدثت على الحاكمة المؤسسية بما جاء في المقالة المعنونة "سوق نيويورك للأوراق المالية NYSE يضع لجان التدقيق على طريق جديد" (Sweeney & Waller, 2002) في 2002/8/1 بأن مجلس إدارة سوق نيويورك للأوراق المالية قام بالموافقة على تعديلات مقترحة لمعايير إدراج الشركات بإصدار معيار 99 (SAS no. 99)، وتمت مناقشة تلك التعديلات المقترحة مع لجنة الأوراق المالية في 2002/8/16، وتم تحديد مدة زمنية للتعليق والاعتراض على التعديلات قبل أن تصوت اللجنة بشكل نهائي على الموافقة عليه.

هدفت التعديلات المقترحة لإعادة الثقة للمستثمر، من خلال تعزيز محاسبة الشركات وتقوية الحاكمية المؤسسية Corporate Governance. وركزت التعديلات المقترحة على جعل لجنة تدقيق الشركة مسئولة تماماً عن مراقبة المدقق الخارجي وإعطائها سلطة كاملة في تحديد شروط وأتعاب أعمال التدقيق والأعمال الأخرى. لقد تجاوزت التعديلات المقترحة هدفها الرئيس بالتركيز على مهام لجنة التدقيق لتصبح دليلاً شاملاً للشركات المدرجة إلى تحديد معايير السيطرة المؤسسية. يؤثر المعيار المقترح على جميع الشركات المدرجة أوراقها المالية ضمن سوق نيويورك للأوراق المالية، ويؤثر كذلك على جميع منظمات الأعمال الأخرى ذات الشكل القانوني المغاير للشركات المساهمة، مثل شركات التضامن المحدودة. لقد حدد المعيار هدفين رئيسيين، الأول، تحديد سلطة لجان التدقيق من منظور نزاهة قوائم الشركات المالية. وركز الهدف الثاني على استقلالية المدقق الخارجي، مع إبقاء لجنة التدقيق غير مسئولة عن تحديد القوائم المالية أو ضمان تقرير المدقق الخارجي. ولقد تضمن المعيار المقترح إلزام الشركات المدرجة بتبليغ بندين مهمين، الأول، تعيين ثلاثة أعضاء في مجلس إدارة الشركة ذوي صفة مستقلة يتم تحديدهم بمعرفة لجنة التدقيق، والثاني، تحديد أتعاب أعضاء لجنة التدقيق.

3- ما هي الميزة التنافسية؟

تحدد الميزة التنافسية (Corporate Advantage) إلى حد كبير مدى قدرة الشركة على إيجاد أو إمداد الشركة بعوائد مالية تزيد على رأس المال، كما ترتبط الخطة الاستراتيجية للشركة بأسواقها المالية. في نهاية المطاف فإن الميزة التنافسية تسمح للشركة بأن تحقق عوائد زائدة (كثيرة) لأصحاب المصالح (Stake holders).

إن توافر ميزة تنافسية دائمة أو إن استمرارها، قد يكون أحد أهم الأهداف أو الوسائل للشركة لتحقيق أهدافها. ويمكن القول بأن الميزة التنافسية تستند في فاعليتها وديمومتها إلى امتلاك الشركة عدة قدرات محورية وجوهرية تعزز القابلية للحصول على الميزة التنافسية، ومن الممكن أن يكون نظام المعلومات المحاسبي AIS إحدى تلك القدرات المحورية، وقد تشمل نوعية العاملين، والإبداع في العمل، أو تقديم خدمات أو سلع متفوقة في النوعية للعملاء. وقد ازدادت أهمية نظم المعلومات الإدارية MIS كافة، وتعددت أنواعها في السنوات الأخيرة بسبب التقدم في تكنولوجيا المعلومات IT في تحقيق الميزة التنافسية باعتبارها أحد الموارد أو القدرات غير التقليدية. ويتميز الميزة التنافسية بعدد من الخصائص: أ- لا يمكن تقليدها من قبل المنافسين، ب- أن تكون مستدامة لفترة زمنية طويلة، ج- أن تتناسب مع الأهداف التي تسعى الشركة لتحقيقها، د- أن تكون مرنة بحيث يمكن استغلالها وفقاً لأوضاع الشركة الداخلية والخارجية. (Barney, 1997).

4- نظام المعلومات المحاسبي وأدواته الاستراتيجية:

يتفق جميع المتخصصين على أن نظام المعلومات المحاسبي - بشكله الشامل - يعتبر من الأدوات الرئيسية لأية استراتيجية، شريطة أن يتوافر فيه عدد من الخطوات الرئيسية: (Turner and Weickgenannt, 2009)

- أ- خطوات توضيحية متكاملة تربط عمليات الشركة بقاعدة البيانات المحوسبة.
- ب- خطوات تسجيلية منتظمة لإدخال البيانات لنظام المعلومات المحاسبي.
- ج- خطوات عمل تفعل أنظمة الرقابة فيما بين عمليات الشركة.
- د- خطوات عمل تفعل وترتبط وتنشئ كلاً من التقارير الداخلية والخارجية.

بينما يرى البعض (Vaassen and Others, 2009) أن نجاح استخدام أدوات نظام المعلومات المحاسبي في الاستراتيجية يتمثل في امتلاك الشركة تلك الأدوات، وقدرتها على تفعيل:

أ- الرقابة الداخلية Internal Control.

ب- إدارة المعلومات Information Management.

ج- رقابة الإدارة Management Control.

5- المحاسبة المالية كقاعدة بيانات للتخطيط الاستراتيجي:

يرى الباحثان أن الشركة التي تستطيع استخدام المحاسبة المالية بشكل يستند إلى معايير المحاسبة لإعداد التقارير المالية الدولية - ستتمكن من توفير بيانات مالية تاريخية ذات مصداقية وشفافية عالية يمكن الاستناد إليها في تحليل البيئة الداخلية والخارجية للشركة بشكل موثوق، مما قد يمكنها من بناء خطة استراتيجية جيدة. وتتفق الغالبية أن دور المحاسبة المالية كأداة استراتيجية يمكن تحقيقه إذا تمكنت الشركة - وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية - من توفير ما يلي: (Kieso and Others, 2011)

أ- إعداد جميع القوائم المالية (المركز المالي، وقائمة الدخل الشاملة، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغير في حقوق الملكية، وجميع قوائم الإيضاحات المرافقة).

ب- القدرة على تفسير دور القياسات المحاسبية المستخدمة في استغلال مصادر الشركة.

ج- القدرة على استخدام جميع معايير إعداد القوائم المالية الدولية في عمليات القياس والإفصاح.

د- القدرة على تحقيق أهداف القوائم المالية في توفير معلومات ذات فائدة لأصحاب المصالح.

6- المحاسبة الإدارية كأداة استراتيجية رئيسية:

يرى الباحثان أن المحاسبة الإدارية - إن تم استخدامها من قبل الشركة بشكل فاعل - سيكون لها دور لا يستهان به في تمكين الشركة من امتلاك ميزة تنافسية جيدة، وخصوصاً أن المحاسبة الإدارية مصممة بشكل يستند بشكل كامل إلى نظام الشركة المالي الذي يعتبر نظاماً يجمع المعلومات التاريخية، وبعده يأتي دور المحاسبة الإدارية بإدارة المعلومات المحاسبية بشكل مستقبلي لتمكين الإدارة من اتخاذ قراراتها المستقبلية.

يتفق الجميع على أن أهداف المحاسبة الإدارية تتلخص في: (Collier, 2009)

أ- المساهمة في مستويات كل من التخطيط الاستراتيجي، والتخطيط الوظيفي.

ب- إنشاء كل من قواعد وسياسات مستقاة من نظام المعلومات المالي وتشكيلها على شكل موازنات تخطيطية.

ج- إعطاء الإدارة خطط استرشادية تمكنها من تحليل الواقع الحالي للشركة واتخاذ القرارات المستقبلية، وذلك لمراقبة أدائها، ومتابعته والسيطرة عليه من خلال تطبيق الموازنات التخطيطية.

الجزء الثالث - الجانب العملي:

يهدف هذا الجزء إلى عرض نتائج التحليل الإحصائي التي تم التوصل إليها من خلال أداة القياس (الاستبانة) التي تم إعدادها، وكما يلي:

وصف خصائص عينة الدراسة الديموغرافية:

في هذه الفقرة سيتم عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالمعلومات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة من حيث طبيعة العمل، وحجم المنشأة، ونوع الملكية، وعدد العاملين، والوظيفة الحالية، والمؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة، والشهادات المهنية. ويشير جدول (1) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة، والمؤهل العلمي، والتخصص الأكاديمي، وسنوات الخبرة.

جدول رقم (1)

العوامل الديموغرافية

الوظيفة	التكرار	النسبة %
محاسبون	150	37.50%
إداريون	250	62.50%
المجموع	400	100.00%

المؤهل العلمي		
المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %
دبلوم	19	4.80%
بكالوريوس	267	66.80%
ماجستير	89	22.30%
أخرى	13	3.30%
المجموع	400	100.00%

التخصص الأكاديمي		
التخصص الأكاديمي	التكرار	النسبة %
محاسبة	321	80.30%
علوم مالية ومصرفية	25	6.30%
إدارة	24	6%
أخرى	30	7.50%
المجموع	400	100.00%

الخبرة		
الخبرة	التكرار	النسبة %
أقل من خمس سنوات	96	24%
5-10 سنوات	94	23.50%
أكثر من 10 سنوات	210	52.50%
المجموع	400	100.00%

يشير الجدول رقم (1) إلى أن عدد المحاسبين بلغ 150 محاسبًا وبنسبة مقدارها 37.5%، بينما بلغ عدد الإداريين 250 إداريًا وبنسبة مقدارها 62.5%. ومن الملاحظ أن ما يقارب 67% من عينة الدراسة من حملة شهادات البكالوريوس، مما يدل على أن أغلب عينة الدراسة من الجامعيين، والملاحظ أن ما يقرب من 80% من تخصص المحاسبة، ومن الملاحظات المهمة أن مستوى خبرة عينة الدراسة مرتفع، حيث تجاوز النصف ممن تعدت خبراتهم السنوات العشر.

درجة الإلمام بمفهوم نظام المعلومات المحاسبي وأهميته كأداة استراتيجية:

يشير الجدول رقم (2) إلى نسبة درجة إلمام عينة الدراسة بمفهوم نظام المعلومات المحاسبي وأهميته كأداة استراتيجية لتحقيق ميزة تنافسية.

جدول رقم (2)

درجة إلمام عينة الدراسة بمفهوم نظام المعلومات المحاسبي وأهميته كأداة استراتيجية

النسبة	التكرار	درجة الإلمام
7.5%	30	ممتازة
35.5%	141	جيدة جداً
35.5%	142	جيدة
18.8%	75	مقبولة
3.0%	12	عدم الإلمام
100.0%	400	المجموع

ويلاحظ مما سبق أن 97% من عينة الدراسة على إلمام بمفهوم نظام المعلومات المحاسبي وأهميته كأداة استراتيجية لتحقيق الميزة التنافسية بدرجات متفاوتة، مما يؤكد أن عينة الدراسة من الجامعيين، مما يعطي مصداقية لإجاباتهم.

اختبار مقياس الاستبانة:

تم اعتماد مقياس ليكرت لتحديد درجة الأهمية النسبية لكل بند من بنود الاستبانة، كما هو موضح في جدول (3):

جدول رقم (3)

مقياس لتحديد مستوى الملاءمة

الدرجة	مستوى الملاءمة
1	معدومة
2	ضعيفة
3	متوسطة
4	عالية
5	عالية جداً

كما تم وضع مقياس ترتيبي لهذه الأرقام لإعطاء الوسط الحسابي مدلولاً باستخدام المقياس الترتيبي للأهمية، وذلك للاستفادة منها فيما بعد عند تحليل النتائج، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (4):

جدول رقم (4)

مقياس لتحديد الأهمية النسبية للوسط الحسابي

الوسط الحسابي	الأهمية النسبية	مستوى الملاءمة
أقل من 2	غير موافق بشدة	معدومة
2 - أقل من 3	غير موافق	ضعيفة
3 - أقل من 3.75	محايد	متوسطة
3.75 - أقل من 4.5	موافق	عالية
4.5 - أقل من 5	موافق بشدة	عالية جداً

عرض النتائج:

للتعرف على مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي كأداة استراتيجية في الشركات المساهمة العامة الأردنية في تحقيق ميزة تنافسية لهذه الشركات تم توجيه أسئلة تتعلق بموضوع البحث، وقد تم تصنيف إجابات أفراد العينة في خمسة بدائل تدرجت من عالية جداً إلى معدومة.

أولاً- التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

عرض النتيجة الأولى:

مدى امتلاك الشركات المساهمة الأردنية خطة استراتيجية تُفعل فيها أدوات نظام المعلومات المحاسبي للاستعانة بها في تحقيق ميزة تنافسية (من وجهة نظر جميع أفراد عينة الدراسة):

يظهر الجدول (5) تحليل الفقرات الواردة في استمارة الاستبانة لمدى امتلاك الشركات المساهمة الأردنية خطة استراتيجية تُفعل بها أدوات نظام المعلومات المحاسبي للاستعانة به في تحقيق ميزة تنافسية، حيث أُحتسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة، وقد تم ترتيبها تنازلياً حسب أهميتها النسبية استناداً لمتوسط الآراء ومن خلال الجدول رقم (5) يمكن أن نستدل على ما يلي:

جدول رقم (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات جميع أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستمارة لمدى امتلاك الشركات المساهمة الأردنية خطة استراتيجية تُفعل بها أدوات نظام المعلومات المحاسبي للاستعانة بها في تحقيق ميزة تنافسية

الفقرة	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى الملاءمة
1	لدى إدارة الشركة استراتيجية محددة بها دور نظام المعلومات المحاسبي.	4.4225	0.674634	1	عالية
4	تستخدم إدارة الشركة المحاسبة المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.	4.0812	0.806305	2	عالية
2	تستخدم الشركة محاسبة التكاليف ضمن إدارتها المالية.	4.0725	0.614971	3	عالية
3	تستخدم الشركة المحاسبة الإدارية كأداة رقابية تخطيطية.	4.0250	0.855104	4	عالية
5	تعد الشركة تقاريرها المالية بشكل يوائم متطلبات السوق المالي.	3.8450	1.041002	5	عالية
19	تستخدم الشركة أدوات التحليل المالي لتحليل بيئتها الداخلية.	3.7375	1.073067	6	متوسطة
11	تستخدم الشركة أدوات التحليل المالي لتحليل بيئتها الخارجية.	3.7250	1.005935	7	متوسطة
6	تراقب الشركة جميع الانحرافات بين البنود الفعلية والمعارية.	3.7225	1.12635	8	متوسطة
17	تهتم الشركة بمراجعة تدفقاتها النقدية الواردة والصادرة.	3.7100	1.159423	9	متوسطة
16	يلعب نظام الرقابة والتدقيق الداخلي دوراً فاعلاً في الرقابة على البيانات.	3.7000	1.195229	10	متوسطة
18	يتعاون نظام الرقابة والتدقيق الداخلي مع مدقق الشركة الخارجي.	3.6775	1.091546	11	متوسطة
9	يزود النظام الإدارة وبشكل دوري بجدول تحصيل الديون الزمنية.	3.6675	0.978607	12	متوسطة
10	تستخدم الإدارة المالية أسلوب إدارة الأرباح.	3.6000	1.080703	13	متوسطة
13	تلجأ الإدارة للاستشارات المالية الخارجية عند الحاجة.	3.5850	1.08199	14	متوسطة
20	يتم تطوير نظام المعلومات المحاسبي بشكل دوري.	3.5825	0.927548	15	متوسطة
7	تقوم الإدارة المالية بقياس تدني قيمة المخزون من خلال مقارنة التكلفة بالقيمة القابلة للتحقق Net Realizable Value .	3.2700	1.185586	16	متوسطة
12	تستخدم الإدارة المالية نموذج القيمة العادلة، بخصوص استثماراتها في الأدوات المالية.	3.2100	1.157259	17	متوسطة
14	تلتزم الإدارة بإنشاء الاحتياطات الاختيارية.	3.0950	1.236851	18	متوسطة
8	لدى إدارة الشركة الإدارية والمالية خطط مستقبلية واضحة حول إدارة الأزمات المالية.	2.9683	0.941416	19	ضعيفة
15	تجري إدارة الشركة الإدارية والمالية اختبار تدني الشهرة.	2.6800	1.304552	20	ضعيفة
	المجموع	3.6182	0.65838		متوسطة

كانت فقرات الاستبانة على درجات متفاوتة من الأهمية، وكانت فقرات (1،4،2،3،5)، على درجة عالية من الأهمية، حيث كان متوسطها الحسابي بين (3.8450 - 4.4225)، وبالتالي فإن إجابات أفراد عينة الدراسة تتجه نحو الموافقة على تلك الأسئلة. كما يشير الجدول إلى أن الفقرات المتبقية -عدا الفقرتين 8، و15- على درجة متوسطة الأهمية، حيث كان متوسطها الحسابي بين (3.0950 - 3.7375)، وبالتالي فإن إجابات أفراد عينة الدراسة تتجه نحو المحايد (موافق بشكل متردد) على تلك الأسئلة. كما يشير الجدول إلى أن فقرات 8، و15 على درجة ضعيفة الأهمية، حيث كان متوسطها الحسابي بين (2.9683 - 2.6800)، وبالتالي فإن إجابات أفراد عينة الدراسة تتجه نحو عدم الموافقة على تلك الأسئلة.

وبشكل عام فإن المتوسط عام إجابات أسئلة هذا المتغير بلغ (3.6182)، والانحراف المعياري لها (0.65838)؛ أي أن موافقة عينة الدراسة على أسئلة هذا المتغير متوسطة، وأن اتجاهاتهم تميل نحو الموافقة على أن الشركات المساهمة الأردنية تمتلك خطة استراتيجية تُفعل بها أدوات نظام المعلومات المحاسبي للاستعانة بها في تحقيق ميزة تنافسية.

عرض نتيجة المقارنة بين وجهات نظر عينة الدراسة للنتيجة الأولى:

مدى امتلاك الشركات المساهمة الأردنية خطة استراتيجية تُفعل بها أدوات نظام المعلومات المحاسبي للاستعانة بها في تحقيق ميزة تنافسية (من وجهة نظر مقارنة بين أفراد عينة الدراسة):

يظهر الجدول (6) تحليلاً إجمالياً لفقرات استبانة الاستبانة لمدى امتلاك الشركات المساهمة الأردنية خطة استراتيجية تُفعل بها أدوات نظام المعلومات المحاسبي للاستعانة بها في تحقيق ميزة تنافسية، حيث أُحتسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة للتمكن من المقارنة فيما بين بعضها وبعض:

جدول رقم (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المقارنة لإجابات جميع أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة لمدى امتلاك الشركات المساهمة الأردنية خطة استراتيجية تُفعل بها أدوات نظام المعلومات المحاسبي للاستعانة بها في تحقيق ميزة تنافسية

مستوى الملاءمة	الانحراف العام	المتوسط العام	العينة
عالية	0.43898	3.7615	عينة المحاسبين
متوسطة	0.74800	3.5323	عينة الإداريين
متوسطة	0.65838	3.6182	المجموع (جدول رقم 5)

نستدل مبدئياً من الجدول السابق أن هناك تقارباً بين آراء عينة الدراسة بالرغم من أن الانحراف أعلى بالنسبة للإداريين، وعند فحص الفرضية فيما بعد سنحدد ما إذا كان هناك اتفاق حول قبول أو رفض فرضية الدراسة.

عرض النتيجة الثانية:

المعوقات التي تحول دون قدرة الشركات المساهمة الأردنية على استغلال نظام معلوماتها المحاسبي كأداة استراتيجية بشكل فاعل وضمن خطتها الاستراتيجية لتحقيق ميزة تنافسية (من وجهة نظر جميع أفراد عينة الدراسة):

يظهر الجدول (7) الأهمية النسبية للمعوقات التي تحول دون قدرة الشركات المساهمة الأردنية على استغلال نظام

معلوماتها المحاسبي كأداة استراتيجية بشكل فاعل وضمن خطتها الاستراتيجية لتحقيق ميزة تنافسية، حيث أحتسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة، وقد تم ترتيبها تنازلياً حسب أهميتها النسبية استناداً لمتوسط الآراء. ومن خلال الجدول يمكن أن نستدل على ما يلي:

جدول رقم (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات جميع أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستمارة للمعوقات التي تحول دون قدرة الشركات المساهمة الأردنية على استغلال نظام معلوماتها المحاسبي كأداة استراتيجية بشكل فاعل ضمن خطتها الاستراتيجية لتحقيق ميزة تنافسية

الفقرة	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الملاءمة
31	تدخل مجلس إدارة المنشأة في الإدارة.	3.2225	1.140722	1	متوسطة
34	عدم رغبة مجلس إدارة المنشأة في الإفصاح عن دخلها الحقيقي.	3.1800	1.411588	2	متوسطة
35	تدني رواتب الإدارة المالية.	3.1575	1.370178	3	متوسطة
21	عدم وضوح أسباب الأزمة المالية العالمية.	3.1425	1.146945	4	متوسطة
36	ارتفاع تكلفة تطوير النظام المحاسبي.	3.1421	1.501518	5	متوسطة
28	خصوصية أعمال المنشأة والمحافظة على سرية المعلومات.	3.1345	1.174225	6	متوسطة
22	التخوف من كشف نقاط قوة وضعف النظام المحاسبي.	3.1000	1.121671	7	متوسطة
24	عدم وجود تشريع يلزم بتطوير نظام المعلومات المحاسبي.	3.0939	1.15638	8	متوسطة
29	عدم اقتناع مجلس الإدارة بأهمية تطوير نظام معلومات محاسبي كأداة استراتيجية.	3.0925	1.252144	9	متوسطة
23	عدم وجود دورات متخصصة تربط الأزمة المالية العالمية بنظام المعلومات المحاسبي.	3.0300	1.270092	10	متوسطة
32	تدني عدد أفراد الإدارة المالية العاملين في المنشأة.	2.9500	1.319793	11	ضعيفة
25	ارتفاع تكلفة الإدارة المالية.	2.8629	0.889004	12	ضعيفة
27	وجود تدقيق حسابات خارجي.	2.8249	1.283003	13	ضعيفة
26	تدني كفاءة الإدارة الإدارية.	2.7875	0.948469	14	ضعيفة
33	حوسبة جميع الانظمة.	2.6125	1.312116	15	ضعيفة
30	تدخل خارجي بالإدارة الإدارية والمالية للمنشأة.	2.3475	1.174817	16	ضعيفة
	المجموع	2.9788	0.79649		ضعيفة

يشير الجدول رقم (7) إلى ما يلي:

أغلب فقرات الاستبانة على درجة متوسطة من الأهمية، وكانت فقرات الجدول التي تنص على "تدخل مجلس إدارة المنشأة في الإدارة والذي مثل أعلى معوق، عدم رغبة مجلس إدارة المنشأة في الإفصاح عن دخلها الحقيقي، تدني رواتب الإدارة المالية، عدم وضوح أسباب الأزمة المالية العالمية، ارتفاع تكلفة تطوير النظام المحاسبي، خصوصية أعمال المنشأة والمحافظة على سرية المعلومات، التخوف من كشف نقاط قوة وضعف النظام المحاسبي، عدم وجود تشريع يلزم بتطوير نظام المعلومات المحاسبي، عدم اقتناع مجلس الإدارة بأهمية تطوير نظام المعلومات المحاسبي" هي أعلى المعوقات، حيث كان متوسطها الحسابي أعلى من (3.00)، وبالتالي فإجابات أفراد عينة الدراسة تتجه نحو الموافقة على وجود تلك المعوقات. كما يشير الجدول إلى عدم وجود معوقات أخرى ذات تأثير يذكر.

وبشكل عام فإن المتوسط العام لإجابات أسئلة هذا المتغير بلغ (2.9788)، والانحراف المعياري لها (0.79649)؛ أي أن موافقة عينة الدراسة على أسئلة هذا المتغير كانت ضعيفة، وأن اتجاهاتهم حيال وجود معوقات كانت إيجابية.

عرض نتيجة المقارنة بين وجهات نظر عينة الدراسة للنتيجة الثانية:

المعوقات التي تحول دون قدرة الشركات المساهمة الأردنية على استغلال نظام معلوماتها المحاسبي كأداة استراتيجية بشكل فاعل وضمن خططها الاستراتيجية لتحقيق ميزة تنافسية (من وجهة نظر مقارنة بين أفراد عينة الدراسة):

يظهر الجدول (8) تحليلاً إجمالياً لفقرات استمارة الاستبانة للمعوقات التي تحول دون قدرة الشركات المساهمة الأردنية على استغلال نظام معلوماتها المحاسبي كأداة استراتيجية بشكل فاعل وضمن خططها الاستراتيجية لتحقيق ميزة تنافسية، حيث أُحتسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة للتمكن من المقارنة فيما بين بعضها وبعض.

جدول رقم (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المقارنة لإجابات جميع أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستمارة للمعوقات التي تحول دون قدرة الشركات المساهمة الأردنية على استغلال نظام معلوماتها المحاسبي كأداة استراتيجية بشكل فاعل وضمن خططها الاستراتيجية لتحقيق ميزة تنافسية.

مستوى الملاءمة	الانحراف العام	المتوسط العام	العينة
متوسطة	0.73172	3.4433	عينة المحاسبين
ضعيفة	0.69871	2.7001	عينة الإداريين
ضعيفة	0.79649	2.9788	المجموع (جدول رقم 7)

نستدل مبدئياً من الجدول السابق أن هناك تباعداً إلى حد ما بين آراء عينة الدراسة بالرغم من أن الانحراف أعلى بالنسبة للمحاسبين. وعند فحص الفرضية فيما بعد سنحدد ما إذا كان هناك اتفاق حول قبول أو رفض فرضية الدراسة.

ثانياً - اختبار الفرضيات:

تتركز مهمة هذه الفقرة حول مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة من خلال استخدام اختبار الانحدار البسيط، واختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA، وذلك كما يلي:
الفرضية الأولى:

لا تمتلك الشركات المساهمة الأردنية خطة استراتيجية تُفعل بها أدوات نظام المعلومات المحاسبي كأداة استراتيجية للاستعانة بها في تحقيق ميزة تنافسية (من وجهة نظر عينة الدراسة).

ولاختبار الفرضية، تم استخدام اختبار (T) بالنسبة للوسط الفرضي (3.00) لمعرفة هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد العينة حول امتلاك الشركات المساهمة الأردنية خطة استراتيجية تُفعل بها أدوات نظام المعلومات المحاسبي لتحقيق ميزة تنافسية، على مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$)، وبين جدول (9) ذلك.

جدول رقم (9)

نتائج اختبار (T)

نتيجة الفرضية العدمية	T المحسوبة	T الجدولية	المتوسط الحسابي	مستوى الدلالة (Sig.)
رفض	18.780	1.645	3.6182	0.000

يبين الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول امتلاك الشركات المساهمة الأردنية خطة استراتيجية تُفعل بها أدوات نظام المعلومات المحاسبي كأداة استراتيجية للاستعانة بها في تحقيق ميزة تنافسية، حيث بلغت قيمة T المحسوبة (18.780)، وهي أكبر من T الجدولية (1.645)، وعلى مستوى الدلالة الإحصائية (0.000)، وهو أقل من (0.05)، ونتيجة لذلك فإننا نرفض فرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة "تمتلك الشركات المساهمة الأردنية خطة استراتيجية تُفعل بها أدوات نظام المعلومات المحاسبي كأداة استراتيجية للاستعانة بها في تحقيق ميزة تنافسية".

الفرضية الأولى (من وجهة نظر المحاسبين):

لا تمتلك الشركات المساهمة الأردنية خطة استراتيجية تُفعل بها أدوات نظام المعلومات المحاسبي كأداة استراتيجية للاستعانة بها في تحقيق ميزة تنافسية (من وجهة نظر المحاسبين).

جدول رقم (10)

نتائج اختبار (T)

نتيجة الفرضية العدمية	T المحسوبة	T الجدولية	المتوسط الحسابي	مستوى الدلالة (Sig.)
رفض	7.295	1.645	3.7615	0.000

يبين جدول (10) وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول امتلاك الشركات المساهمة الأردنية خطة استراتيجية تُفعل بها أدوات نظام المعلومات المحاسبي كأداة استراتيجية للاستعانة بها في تحقيق ميزة تنافسية، وبلغت قيمة T المحسوبة (7.295)، وهي أكبر من T الجدولية (1.645)، وعلى مستوى الدلالة الإحصائية (0.000) وهو أقل من (0.05)، ونتيجة لذلك فإننا نرفض فرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة "تمتلك الشركات المساهمة الأردنية خطة استراتيجية تُفعل بها أدوات نظام المعلومات المحاسبي كأداة استراتيجية للاستعانة بها في تحقيق ميزة تنافسية" (من وجهة نظر المحاسبين).

الفرضية الأولى (من وجهة نظر الإداريين):

لا تمتلك الشركات المساهمة الأردنية خطة استراتيجية تُفعل بها أدوات نظام المعلومات المحاسبي كأداة استراتيجية للاستعانة بها في تحقيق ميزة تنافسية (من وجهة نظر الإداريين).

جدول رقم (11)

نتائج اختبار (T)

نتيجة الفرضية العدمية	T المحسوبة	T الجدولية	المتوسط الحسابي	مستوى الدلالة
قبول	0.678	1.745	3.5320	0.498

يبين الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول امتلاك الشركات المساهمة الأردنية خطة استراتيجية تُفعل بها أدوات نظام المعلومات المحاسبي كأداة استراتيجية للاستعانة بها في تحقيق ميزة تنافسية، حيث بلغت قيمة T المحسوبة (0.678)، وهي أقل من T الجدولية، وعلى مستوى الدلالة الإحصائية (0.498)، وهو أعلى من (0.05)، ونتيجة لذلك فإننا نقبل الفرضية العدمية "لا تملك الشركات المساهمة الأردنية خطة استراتيجية تُفعل بها أدوات نظام المعلومات المحاسبي كأداة استراتيجية للاستعانة بها في تحقيق ميزة تنافسية" (من وجهة نظر الإداريين).

الفرضية الثانية:

لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة (المحاسبين، والإداريين) حول مدى امتلاك الشركات المساهمة الأردنية لخطة استراتيجية تُفعل بها أدوات نظام المعلومات المحاسبي كأداة استراتيجية للاستعانة بها في تحقيق ميزة تنافسية.

ولاختبار الفرضية فقد تم استخدام اختبار التباين (ANOVA) بالنسبة لمستوى دلالة (0.05) لمعرفة إن كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المحاسبين والإداريين حول مدى امتلاك الشركات المساهمة الأردنية لخطة استراتيجية تُفعل بها أدوات نظام المعلومات المحاسبي كأداة استراتيجية للاستعانة بها في تحقيق ميزة تنافسية.

جدول رقم (12)

نتائج تحليل التباين

المصدر	درجات حرية	مجموع مربعات	متوسط مربعات	قيمة F	مستوى (Sig)
بين المجموعات	1	4.925	4.925	11.666	0.001
داخل المجموعات	398	168.029	0.422		

يوضح الجدول رقم (12) نتائج تحليل التباين، ومنه نجد أن قيمة المختبر F قد بلغت (11.666) وبقيمة احتمالية (0.001)، وهي أقل من مستوى معنوية الاختبار (0.05)، مما يشير إلى وجود فروق دالة إحصائية تكفي لرفض الفرضية العدمية، وبالتالي فإنه سيتم قبول الفرضية البديلة، ويعني ذلك أنه توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة (المحاسبين، والإداريين) حول عدم امتلاك الشركات المساهمة الأردنية لخطة استراتيجية تُفعل بها أدوات نظام المعلومات المحاسبي كأداة استراتيجية للاستعانة بها في تحقيق ميزة تنافسية.

ويعتقد الباحثان أن هذا الفرق يعود وبشكل أساسي إلى أن فئة المحاسبين أكثر إلمامًا بنظام المعلومات المحاسبي نظرًا لممارستهم المهنية، بينما لا يملك الإداريون العاملون في هذه الشركات هذا النوع في الممارسات المهنية من جهة، ولأن قراراتهم تبنى على نتائج النظام المحاسبي من جهة أخرى.

الفرضية الثالثة:

لا توجد معوقات تحول دون قدرة الشركات المساهمة الأردنية على استغلال نظام معلوماتها المحاسبي كأداة استراتيجية بشكل فاعل وضمن خطتها الاستراتيجية لتحقيق ميزة تنافسية (من وجهة نظر عينة الدراسة):

جدول رقم (13)

نتائج اختبار (T)

نتيجة الفرضية العدمية	T المحسوبة	T الجدولية	المتوسط الحسابي	مستوى الدلالة (Sig.)
قبول	- 0.532	1.645	2.9788	0.595

يبين الجدول السابق عدم وجود دلالة إحصائية لوجود معوقات تحول دون قدرة الشركات المساهمة الأردنية على استغلال نظام معلوماتها المحاسبي كأداة استراتيجية بشكل فاعل ضمن خطتها الاستراتيجية لتحقيق ميزة تنافسية، حيث بلغت T المحسوبة (-0.532)،

وهي أقل من T الجدولية (1.645)، وعلى مستوى الدلالة الإحصائية (0.595) وهو أعلى من مستوى معنوية الاختبار (0.05)، ونتيجة لذلك تقبل الفرضية العدمية، " لا توجد معوقات تحول دون قدرة الشركات المساهمة الأردنية على استغلال نظام معلوماتها المحاسبي كأداة استراتيجية بشكل فاعل وضمن خطتها الاستراتيجية لتحقيق ميزة تنافسية ".

الفرضية الثالثة (من وجهة نظر المحاسبين):

لا توجد معوقات تحول دون قدرة الشركات المساهمة الأردنية على استغلال نظام معلوماتها المحاسبي كأداة استراتيجية بشكل فاعل ضمن خطتها الاستراتيجية لتحقيق ميزة تنافسية (من وجهة نظر المحاسبين).

ولاختبار الفرضية فقد تم استخدام اختبار (T) بالنسبة للوسط الفرضي (3.00) لمعرفة إن كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة حول وجود معوقات تحول دون قدرة الشركات المساهمة الأردنية على استغلال نظام معلوماتها المحاسبي كأداة استراتيجية بشكل فاعل ضمن خطتها الاستراتيجية لتحقيق ميزة تنافسية (من وجهة نظر المحاسبين)، على مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$)، ويبين الجدول رقم (14) ذلك.

جدول رقم (14)

نتائج اختبار (T)

نتيجة الفرضية العدمية	T المحسوبة	T الجدولية	المتوسط الحسابي	مستوى الدلالة (Sig.)
رفض	7.420	1.645	3.4433	0.000

يبين الجدول السابق وجود دلالة إحصائية حول وجود معوقات تحول دون قدرة الشركات المساهمة الأردنية على استغلال نظام معلوماتها المحاسبي كأداة استراتيجية بشكل فاعل ضمن خطتها الاستراتيجية لتحقيق ميزة تنافسية (من وجهة نظر المحاسبين)، حيث بلغت قيمة T المحسوبة (7.420)، وهي أكبر من T الجدولية، وعلى مستوى الدلالة الإحصائية (0.000) وهو أقل من مستوى معنوية الاختبار (0.05)، ونتيجة لذلك فإننا نرفض فرضية الدراسة العدمية ونقبل الفرضية البديلة "توجد معوقات تحول دون قدرة الشركات المساهمة الأردنية على استغلال نظام معلوماتها المحاسبي كأداة استراتيجية بشكل فاعل ضمن خطتها الاستراتيجية لتحقيق ميزة تنافسية (من وجهة نظر المحاسبين).

الفرضية الثالثة (من وجهة نظر الإداريين):

جدول رقم (15)

نتائج اختبار (T)

نتيجة الفرضية العدمية	T المحسوبة	T الجدولية	المتوسط الحسابي	مستوى الدلالة (Sig.)
قبول	-6.789	1.645	2.7043	0.000

يبين الجدول السابق وجود دلالة إحصائية حول عدم وجود معوقات تحول دون قدرة الشركات المساهمة الأردنية على استغلال نظام معلوماتها المحاسبي كأداة استراتيجية بشكل فاعل ضمن خطتها الاستراتيجية لتحقيق ميزة تنافسية (من وجهة نظر الإداريين)، حيث بلغت قيمة T المحسوبة (-6.789) وهي أكبر من T الجدولية (1.645)، ونلاحظ وجود الإشارة السالبة (-) لقيمة الاختبار، مما يدل على اتجاه سلبي لأفراد عينة الدراسة نحو فرضية الدراسة، وبما أن مستوى الدلالة الإحصائية (0.000) وهو أقل من مستوى معنوية الاختبار (0.05) فذلك يدل على اتفاق آراء عينة الدراسة على عدم وجود معوقات تحول دون قدرة الشركات المساهمة الأردنية على استغلال نظام معلوماتها المحاسبي كأداة استراتيجية بشكل فاعل ضمن خطتها الاستراتيجية لتحقيق ميزة تنافسية (من وجهة نظر الإداريين).

الفرضية الرابعة:

لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة (المحاسبين، والإداريين) حول وجود معوقات تحول دون قدرة الشركات المساهمة الأردنية على استغلال نظام معلوماتها المحاسبي كأداة استراتيجية بشكل فاعل ضمن خطتها الاستراتيجية لتحقيق ميزة تنافسية.

ولاختبار الفرضية فقد تم استخدام اختبار التباين (ANOVA) بالنسبة لمستوى دلالة (0.05) لمعرفة إن كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المحاسبين والإداريين حول وجود معوقات تحول دون قدرة الشركات المساهمة الأردنية على استغلال نظام معلوماتها المحاسبي كأداة استراتيجية بشكل فاعل ضمن خطتها الاستراتيجية لتحقيق ميزة تنافسية.

جدول رقم (16)

نتائج تحليل التباين

المصدر	درجات حرية	مجموع مربعات	متوسط مربعات	قيمة F	مستوى معنوية
بين المجموعات	1	51.787	51.787	102.375	0.000
داخل المجموعات	398	201.337	0.506		

يوضح الجدول رقم (16) نتائج تحليل التباين، ومنه نجد أن قيمة المختبر F قد بلغت (102.375)، وقيمة احتمالية (0.000)، وهي أقل من مستوى معنوية الاختبار (0.05) مما يشير إلى وجود فروق دالة إحصائية تكفي لرفض الفرضية العدمية، وبالتالي فإنه سيتم قبول الفرضية البديلة، ويعني ذلك أنه توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة (المحاسبين، الإداريين) حول وجود معوقات تحول دون قدرة الشركات المساهمة الأردنية على استغلال نظام معلوماتها المحاسبي كأداة استراتيجية بشكل فاعل ضمن خطتها الاستراتيجية لتحقيق ميزة تنافسية.

وبناءً على ما سبق، نلاحظ وجود فروق معنوية بين آراء العينة (المحاسبين، والإداريين) وقد يكون السبب في وجود هذه الفروق، هو أن المحاسبين مرة أخرى أكثر إلمامًا بنظام المعلومات المحاسبي، بعكس الإداريين الذين قد يكون سبب الاختلاف والتعارض لديهم، هو عدم إلمامهم بالنظام بشكل جيد، حيث إنهم لم يقوموا بممارسته وتطبيقه عملياً، واقتصر تعاملهم على استخدام مخرجاته بعكس المحاسبين، أو قد يكون السبب عدم تركيز العينة في الإجابة عن استبانة الدراسة أو عدم وضوح بعض الفقرات لهم، مما أدى إلى عدم مصداقيتهم في الإجابة عن الاستبانة. فإنه ليس من المعقول أن يوافق الإداريون على أن الشركات المساهمة الأردنية لا تملك خطة استراتيجية تُفعل بها أدوات نظام المعلومات المحاسبي كأداة استراتيجية للاستعانة بها في تحقيق ميزة تنافسية، ويوافقوا على أنه لا توجد معوقات تحول دون قدرة الشركات المساهمة الأردنية على استغلال نظام معلوماتها المحاسبي كأداة استراتيجية بشكل فاعل ضمن خطتها الاستراتيجية لتحقيق ميزة تنافسية.

الجزء الأخير - النتائج والتوصيات:

أولاً- النتائج:

- 1- فيما يتعلق بالفرضية الأولى، فقد اختلفت وجهات نظر عيني الدراسة، حيث وافقت عينة المحاسبين على أن الشركات تمتلك فعلاً خطة استراتيجية تُفعل بها أدوات نظام المعلومات المحاسبي كأداة استراتيجية للاستعانة بها في تحقيق ميزة تنافسية، بينما يرى الإداريون عكس ذلك، وأن الشركة لا تمتلك خطة استراتيجية تُفعل بها أدوات نظام المعلومات المحاسبي.
- 2- فيما يتعلق بالفرضية الثالثة، اختلفت أيضًا وجهات النظر بين عيني الدراسة، حيث أشار المحاسبون لوجود معوقات تحول دون قدرة

- الشركة على استغلال نظام معلوماتها المحاسبي بفعالية ضمن خططها الاستراتيجية، بينما لا يقر الإداريون وجود أية معوقات.
- 3- وجد أن هناك تناقضاً غير منطقي في وجهة نظر عينة الدراسة الممثلة في الإداريين، حيث إنهم من جهة يوافقون على عدم امتلاك الشركة لخطة استراتيجية تُفعل بها نظام المعلومات المحاسبي، وفي الوقت نفسه لا يوافقون على وجود معوقات تحول دون قدرة الشركة على استغلال نظام معلوماتها المحاسبي بفعالية ضمن خططها الاستراتيجية، وقد يعزى هذا التناقض إلى عدد من الأسباب: عدم إلمام الإداريين بالنظام المحاسبي بشكل فاعل كما يلم به المحاسبون، والى وجود فجوة عدم تواصل وتنسيق بين إدارات الشركة الإدارية والمحاسبية.
- 4- أهم أدوات نظام المعلومات المحاسبي المفعلة في استراتيجيات الشركات التي تمكن من الاستعانة به لتحقيق ميزة تنفسية تمثلت في: وجود دور محدد لنظام المعلومات المحاسبي ضمن الخطة الاستراتيجية للشركة، واستناد نظام المعلومات المحاسبي المستخدم في الشركات على معايير إعداد التقارير المالية الدولية، واستخدام محاسبة التكاليف ضمن استراتيجية الشركة، والمحاسبة الإدارية كأداة رقابية للاستراتيجية.
- 5- أهم المعوقات التي قد تحول دون قدرة الشركات على استغلال نظام معلوماتها المحاسبي بشكل فاعل ضمن خططها الاستراتيجية تمثلت في: تدخل مجلس إدارة الشركات في سياسات الإدارات وقراراتها، وعدم رغبة مجلس الإدارة في الإفصاح عن دخل الشركة الحقيقي، وعدم وضوح أسباب الأزمة المالية العالمية.

ثانياً- التوصيات:

- بعد أن قام الباحثان بالتوصل إلى نتائج الدراسة، يقترحان التوصيات التالية:
- 1- حث مجالس إدارة الشركات على الحفاظ على شفافية ووضوح استراتيجية الشركة، وذلك من خلال توضيح دور نظام المعلومات المحاسبي في الاستراتيجية وتفعيله بشكل يضمن تفعيل دوره كأداة استراتيجية لتحقيق ميزة تنافسية.
- 2- إنشاء آلية محددة لسد فجوة المعلومات والتنسيق بين الإدارات المالية والإدارية للشركات.
- 3- تفعيل مفهوم فصل الإدارة عن الملكية ضمن استراتيجية الشركة، ووضع الآليات التي تكفل ذلك الفصل.
- 4- تطوير أنظمة المعلومات الإدارية والمحاسبية في الشركات وبشكل تنافسي ضمن مقاييس عالمية، لضمان الاستمرار في تحقيق ميزة تنافسية.
- 5- إعادة دراسة جداول الرواتب والمستحقات للعاملين في الشركات ضمن الاستراتيجية بشكل يضمن الإبقاء على أصحاب الخبرات في ظل أوضاع الأزمة المالية العالمية الحالية.
- 6- إخضاع الإدارات العليا في الشركات لدورات متخصصة تكفل إلمامهم بألية اتخاذ القرارات ضمن استراتيجية الشركات والمبنية على نظام المعلومات المحاسبي، وتحديداً لمجابهة الظروف الاقتصادية الصعبة، كما في الأزمة المالية العالمية.

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية:

- أبو حشيش، خليل عواد. (2005). *المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية*. عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- الفضل، مؤيد؛ وعبد الناصر نور. (2002). "العوامل المحددة للعلاقة بين المشاركة في إعداد الموازنات والرضا عن العمل والمنظمة: دراسة محاسبية مقارنة بين الشركات المساهمة العامة الصناعية العراقية والأردنية"، *مجلة دراسات*، ص ص 372 - 388، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية - الأردن.
- النعيمي، عدنان؛ و عبد الخالق الراوي. (2002). "أثر المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات المالية"، *المؤتمر العلمي السنوي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية*، 16 - 18 إبريل، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا.
- جلس، سالم عبدالله. (2005). "دور الموازنة كأداة للتخطيط والرقابة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية"، *مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)*، المجلد 14، العدد 1.
- دهمش، نعيم؛ وعفاف إسحاق أبو زر. (2003). "الحاكمية المؤسسية وعلاقتها بالتدقيق ومهنة المحاسبة"، *المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين*، عمان، من 24-25 أيلول 2003.
- مطر، محمد؛ وعبد الناصر نور؛ وظاهر القشي. (2009). "العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية"، *المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية*، جامعة الإسراء، الأردن، 28-29 إبريل.

ثانياً- المراجع باللغة الأجنبية:

- Barnay, J. B. (1997). *Gaining and Sustaining Competitive Advantage*, Reading, Addison-Wesley, USA.
- Certo, Peter, and Ottensmeyer. (1995). *The Strategic Management Process*. Printice Hall, USA.
- Collier, M. Paul. (2009). *Accounting for Managers: Interpreting Accounting Information for Decision-making*. 3^{ed} ed. Wiley and Sons, UK.
- Coulter, Mary. (1999). *Strategic Management in Action*. Printice Hall, USA.
- Enron . (2002). *Original Documents "Enron Financial Statements for 5 Years and Powers Report"*, (Department of Accounting, College of Business Administration, University of Illinois, Chicago, April 4.
- Financial Times. (1999). June 21,
- Kieso, Weygandt and Warfield. (2011). *Intermediate Accounting: IRFS Edition, Volume 1 & 2*. Wiley and Sons, USA.
- Pul Sweeney and Cynthia Waller Vallario. (2002). "NYSE Sets Audit Committees on New Road", *Journal of Accountancy*, Online Issue, November.
- Turner, and Weickgmenannt. (2009). *Accounting Information Systems Control and Processes*. Wiley and Sons, UK.
- Vaassen Eddy, Meuwissen, and Schelleman. (2009). *Accounting Information Systems and Internal Control*. 2nd ed., Wiley and sOns, UK.

The Ability of Accounting Information System as a Strategic Tool In Jordanian Listed Companies to Achieve Competitive Advantage

Dr. Thaher Shaher Al-Qashi

Associated prof.
Faculty of Administrative
and Financial Sciences
Irbid National University

Prof. Zoheir Naim Elsabbagh

Professor
Faculty of Economics
and Administrative Sciences
Yarmouk University

Hashemite Kingdom of Jordan

ABSTRACT

The study aimed at: evaluating the ability of the accounting information system as a strategic tool in Jordanian listed companies to achieve competitive advantage. To achieve the study goals, a specialized questionnaire was distributed to a sample of (400) management and accounting employees working in Jordanian listed companies.

The study findings were:

- 1- There is a conflict of views between the study samples regarding having a strategic plan activated with accounting information system.
- 2- There is a conflict of views between the study samples regarding the ability of accounting information system to achieve competitive advantage in these organizations strategic plan, and finally, there are some obstacles which hinder that:
 - a- Intervention of board of directors and,
 - b- Low salaries for administrative personnel.
- 3- There are some accounting strategic tools utilized in companies strategies, such as:
 - a- Availability of a specific role of accounting information system within the company strategic plan.
 - b- Implementation of international reporting standards within the accounting information system used in the company.
 - c- Using both cost accounting and managerial accounting as strategic control tools.

Finally, the study recommended the followings:

- 1- Encourage board of directors to achieve transparency in the company strategic plan via activating their accounting information system as a strategic tool to achieve competitive advantage.
- 2- Develop a specific tool to narrow the information gap between company management and financial administration s.
- 3- Activate the concept separating owners from management within the company strategic plan.